

شركة سلف لتصنيع منتجات النخيل
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
دولة الكويت
البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة سبغ لتصنيع منتجات النخيل
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

البيان	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2-1
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	7 - 19

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة سبغ لتصنيع منتجات النخيل
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة سبغ لتصنيع منتجات النخيل - شركة مساهمة كويتية (مقفلة) ، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017 ، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 ، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية المحاسبية، بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت. كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساسا في إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية. وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الشركة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفعوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا وأن الشركة تمسك بحسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته، ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

فاطمة صقر الرشود
مراقب الحسابات رقم 187
مقدمة لدي هيئة سوق المال
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين
مفيد بجدول الحراس القضائيين بالمحكمة
"1"

Leading Edge Alliance

LEA
global

leading edge alliance
Innovation • Quality • Excellence

دولة الكويت في 24 يناير 2018 م

شركة سبغ لتصنيع منتجات النخيل - ش.م.ك. (مقفلة)
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	الموجودات
			الموجودات المتداولة :
338,348	382,833		نقد في الصندوق ولدى البنوك
159,885	174,596	3	مدينون وأرصدة مدنية أخرى
98,110	138,166		مخزون
596,343	695,595		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة :
77,355	77,513	4	موجودات حيوية
818,432	768,788	5	ممتلكات وعقارات ومعدات
78,776	73,583	6	حق انتفاع
974,563	919,884		مجموع الموجودات غير المتداولة
1,570,906	1,615,479		مجموع الموجودات
			<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>
			المطلوبات المتداولة :
59,273	88,859	7	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
59,273	88,859		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة
23,956	18,232	8	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
23,956	18,232		مجموع المطلوبات غير المتداولة
83,229	107,091		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية :
1,599,439	1,599,439	9	رأس المال
(111,762)	(91,051)		خسائر متراكمة
1,487,677	1,508,388		مجموع حقوق الملكية
1,570,906	1,615,479		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (21) تشكل جزءاً من البيانات المالية

أحمد عبدالمحسن ناصر السعيد
نائب رئيس مجلس الإدارة



مشعل سامي نياض التميمي
رئيس مجلس الإدارة

LEA
global
leading edge alliance
quality + excellence

شركة سنف لتصنيع منتجات النخيل - ش.م.ك. (مقفلة)
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	
2,669,089	2,890,158	12	المبيعات
(2,634,036)	(2,859,081)	12	تكلفة المبيعات
35,053	31,077		مجمّل الربح
(38,806)	(40,229)	13	مصاريف عمومية وإدارية
-	(1,974)		ديون معدومه
(5,020)	(4,891)	5	إستهلاك
(8,773)	(16,017)		خسارة التشغيل
(1,254)	158	4	أرباح (خسارة) إعادة تقييم موجودات حيوية
39,939	36,721	15	إيرادات أخرى
29,912	20,862		ربح السنة قبل حصة الزكاة
(338)	(151)	17	حصة الزكاة
29,574	20,711		صافي ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر للسنة
29,574	20,711		مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (21) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة سعف لتصنيع منتجات النخيل - ش.م.ك. (مقفلة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الرصيد في 31 ديسمبر 2015	رأس المال	خسائر متراكمة	المجموع
	1,599,439	(141,336)	1,458,103
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	29,574	29,574
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	1,599,439	(111,762)	1,487,677
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	20,711	20,711
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	1,599,439	(91,051)	1,508,388

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (21) تشكل جزءا من البيانات المالية

شركة سعفر لتصنيع منتجات النخيل - ش.م.ك. (مقفلة)
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
29,912	20,862	ربح السنة قبل حصة الزكاة
		تسويات :
1,254	(158)	أرباح (خسارة) إعادة تقييم موجودات حيوية
68,159	64,536	استهلاك و إطفاء
-	1,974	ديون معدومة
3,870	4,443	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
103,195	91,657	
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
3,839	(16,685)	مدبولن وأرصدة مدينة أخرى
(70,067)	(40,056)	مخزون
11,346	29,773	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
48,313	64,689	النقد الناتج من العمليات
(164)	(338)	المدفوع للزكاة
-	(10,167)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
48,149	54,184	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
(700)	(9,699)	المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
-	-	المدفوع لشراء موجودات حيوية
(700)	(9,699)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
47,449	44,485	صافي الزيادة في نقد في الصندوق ولدى البنوك
290,899	338,348	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
338,348	382,833	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (21) تشكل جزءاً من البيانات المالية

1- تأسيس الشركة وأغراضها

تأسست شركة سبغ لتصنيع منتجات النخيل - ش.م.ك. (مقفلة) ، بموجب عقد تأسيس شركة مساهمة كويتية (مقفلة) موثق لدى وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق تحت رقم 7812 / جلد 1 بتاريخ 7 ديسمبر 2005 ، والمعدل بتاريخ 27 مايو 2013 وفي السجل التجاري تحت رقم 111421 في 1 يوليو 2013.

إن الشركة مقيدة في السجل التجاري تحت رقم 111421 بتاريخ 14 ديسمبر 2005 م .

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي :

- زراعة وإنتاج وتصنيع وتسويق التمور والنخيل ومنتجاتها.
- زراعة وإنتاج وتصنيع وتسويق الأعلاف والمستلزمات الزراعية والحيوانية والبيطرية.
- إنتاج وتصنيع وتسويق الأدوية والمبيدات والمعدات البيطرية.
- إنتاج وتصنيع وتسويق المنتج الزراعي والنباتي والحيواني والبيطري.
- القيام بعمليات الاستيراد والتصدير وإقامة المعارض والأسواق الخاصة بالعمل الزراعي والنباتي والحيواني والبيطري.
- القيام بأعمال المناقصات العامة والخاصة وإقامة المشاريع المتعلقة بأغراض الشركة.
- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.

يكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة ، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة التي انعقدت بتاريخ 27 مايو 2013 ، على تعديل بعض مواد نظام الشركة الأساسي وعقد تأسيسها لتوفيق أوضاعها وفقاً لمتطلبات قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية. وقد تم التأشير على ذلك في السجل التجاري للشركة بموجب المذكرة الصادرة من إدارة الشركات المساهمة بوزارة التجارة والصناعة بالكويت رقم 525 بتاريخ 1 يوليو 2013.

تم إصدار قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 بتاريخ 24 يناير 2016 ، والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 01 فبراير 2016 حيث حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 ، والتعديلات اللاحقة عليه بالقانون رقم 97 لسنة 2013 ، وتأسيساً على نص المادة رقم (5) يعمل به اعتباراً من تاريخ 26 نوفمبر 2012 وبتاريخ 12 يوليو 2016 م تم إصدار القرار الوزاري رقم 287 لسنة 2016 باللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والمنشور بالجريدة الرسمية (كويت اليوم) بتاريخ 17 يوليو 2016 م .

إن العنوان المسجل للشركة هو صندوق بريد رقم 54319 - جليب الشيوخ 85864 دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 24 يناير 2018 م ، إن الجمعية العمومية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها.

بلغ عدد موظفي الشركة 22 موظف كما في 31 ديسمبر 2017 (2016 : 23 موظف).

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات الحيوية والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادلة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (م).

المعايير والتفسيرات الصادرة جارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من الشركة مماثلة لتلك المطبقة في الفترة السابقة للتغيرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات لمعايير المحاسبة الدولية كما في 1 يناير 2017 كما يلي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) - مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، تتطلب من المنشأة بتقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغيرات النقدية وغير نقدية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) - تحقق أصول ضريبية مؤجلة عن الخسائر غير المحققة

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، توضح بأن المنشأة تحتاج إلى النظر فيما إذا كان قانون الضرائب يقيّد مصادر الأرباح الخاضعة للضريبة مقابل خصم التعديل الناتج عن الفروقات الضريبية المؤجلة. وعلاوة على ذلك، توفر التعديلات إرشادات حول كيفية تحديد المنشأة للأرباح الخاضعة للضريبة في المستقبل، وشرح الظروف التي من الممكن أن يشمل الربح الخاضع للضريبة استرداد بعض الأصول بأكثر من قيمتها الدفترية.

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2014 - 2016:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) - الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى

يبين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) أن المنشأة لا تحتاج إلى تزويد ملخص معلومات مالية للحصص في الشركات التابعة، الشركات الزميلة أو شركات المحاسبة والمصنفة (أو متضمنة في مجموعة مستبعدة والمصنفة) بغرض البيع. إن التعديلات توضح أن ذلك هو الامتياز الوحيد من متطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) عن الحصص. إن التعديلات سارية المفعول من 1 يناير 2017 ويجب تطبيقها بأثر رجعي.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير والتفسيرات التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية أن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في الاعتراف والإلغاء للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) - عقود الانشاء
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) - إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم 17. كما توفر متطلباتها نموذجاً للإعتراف بقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. إن المعيار سيحدد مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالطبيعة، المدى والتوقيت وكذلك أي عدم تأكد للإيرادات والتدفقات النقدية مع العملاء.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التأجير

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - التأجير. إن المعيار الجديد لا يغير بشكل جوهري المحاسبة للتأجير للمؤجرين ويتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيُعترف المستأجر على التزام بسداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15) في نفس التاريخ. يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 باستخدام اما طريقة الأثر الرجعي الكامل أو طريقة الأثر الرجعي المعدل.

إن تلك التعديلات والمعايير لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية.

ب - الأدوات المالية

يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد في الصندوق ولدى البنوك والمدينين والدائنين.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن القوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

1. المدينون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي، ويتم الإعتراف بمبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أنها غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم الإعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

2. دائنون

يمثل رصيد الدائنون في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنون التجاريون الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الإعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين بمبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط لها أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

ج - المخزون :

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل ، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح. إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصصاً منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطيئة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

د - الموجودات الحيوية :

تتمثل الموجودات الحيوية في أشجار نخيل ويتم إدراجها مبدئياً ولاحقاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع عندما تكون القيمة العادلة متاحة دون بذل جهود أو تكاليف مفرطة. يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

هـ - ممتلكات وعقارات ومعدات :

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات ، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه

المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً ، فإنه يتم رسلة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات. تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات ، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويُدْرَج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبُنى الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	مباني
10-25	حق إنتفاع أرض
25	أثاث وتجهيزات
4	سيارات
4	عدد وأدوات مساعدة
4	امدادات وتجهيزات زراعية
10	آلات وتجهيزات المصنع
5-15	

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقتين مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

و - حق إنتفاع أرض :

يمثل حق الإنتفاع حق الشركة في استغلال أرض بدولة الكويت. يتم قيد حق الإنتفاع مبدئياً بالتكلفة ، ويتم قياسه لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الاطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى المدة المتوقع الإنتفاع بها من هذا الأصل و المقدرة بـ 25 سنة.

ز - إنخفاض قيمة الموجودات :

في نهاية الفترة المالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض ، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة ، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل منفرد ، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة ، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل ، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر ، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً ، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح- مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ط - المخصصات :

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة الالتزام قانوني حالي أو محتمل ، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صافياً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد مادياً ، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ي - تحقق الإيرادات :

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات ، والخصومات والتزيلات. تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند الشركة في التقديرات على النتائج التاريخية ، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

• المبيعات

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال الفترة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل المخاطر ومنافع الملكية الهامة إلى المشتري. لا تمارس الشركة أي نشاط لبرامج ولاء العملاء.

• الإيرادات والمصروفات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات والمصروفات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ك - العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كالأستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة.

ل - الأحداث المحتملة :

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد إلزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك ، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

م - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية :

إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال الفترة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية

1 - تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للشركة ، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتمال الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

ب - التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

• مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة سوف تكون غير قادرة على تحصيل

ديونها. يتم شطب الديون المدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية ، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

• تقييم الموجودات الحيوية

تقوم الشركة بقيد موجوداتها الحيوية بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر ، حيث يتم استخدام طريقتين أساسيتين لتحديد القيمة العادلة للموجودات الحيوية:

أ. طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، والتي يتم فيها استخدام المبالغ المتوالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل إستناداً إلى توقعات تقلب الأسعار وحجم الحصاد والمبيعات بناءً على عوامل العرض والطلب والتغيرات الموسمية بالإضافة إلى عوامل أخرى ، حيث يتم خصم تلك التدفقات النقدية المتوقعة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس المخاطر المتعلقة بهذا الأصل.

ب. تحاليل المقارنة ، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيمين مستقلين عن طريق الرجوع إلى أسعار المبيعات المقارنة والسائدة بالسوق مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

• انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة ، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناءً على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناءً على نموذج خصم التدفقات النقدية.

تشتمل تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة ، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد ، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الإستقرار. إن الافتراضات الرئيسية المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للإسترداد لمختلف وحدات توليد النقد تتضمن تحليل الحساسية.

3 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2016	2017	
93,895	115,680	مدينون تجاريون (أ)
-	255	موظفون مدينون
6,590	2,961	إيرادات مستحقة
58,060	55,700	تأمينات مستردة
1,340	-	مصرفات مدفوعة مقدما
159,885	174,596	

أ - مدينون تجاريون :

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة ، ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم. كما في 31 ديسمبر 2017 ، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 1,046 دينار كويتي (2016 : 650 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد.

ب - لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض دائم في قيمتها. إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه ، كما لا تحتفظ الشركة بأي رهن كضمان لأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى.

4 - موجودات حيوية

إن الموجودات الحيوية تتضمن أشجار نخيل مزروعة في حيازات الشركة كما هو موضح فيما يلي :

2016	2017	الصف	الحيازة
65,515	64,753	أشجار نخيل	الوفرة
11,840	12,760	أشجار نخيل	العبدلي
77,355	77,513		

تم تقييم أشجار النخيل كما في 31 ديسمبر 2017 من قبل مقيمين مستقلين ونُتج عن ذلك ربح بمبلغ 158 دينار كويتي (2016 - خسارة بمبلغ 1,254 دينار كويتي) .

إن الحركة على رصيد الموجودات الحيوية هي كما يلي :

2016	2017	
78,609	77,355	الرصيد في بداية السنة
-	-	إضافات خلال السنة
(1,254)	158	التغير في القيمة العادلة
77,355	77,513	الرصيد في نهاية السنة



leading edge alliance
Innovation • quality • excellence

5 - ممتلكات وعقارات ومعدات

المجموع	الأثاث وتجهيزات المصنع	أمدادات وتجهيزات زراعية	عدد ولوات مساعدة	سيارات	أثاث وتجهيزات	مباني	التكلفة:
1,431,252	303,042	26,583	60,263	40,240	22,999	978,125	في 31 ديسمبر 2016
9,699	-	4,365	1,224	2,300	-	1,810	إضافات
1,440,951	303,042	30,948	61,487	42,540	22,999	979,935	في 31 ديسمبر 2017

الإستهلاك والإطفاء المشترك

612,820	167,051	10,483	58,509	40,235	22,962	313,580	في 31 ديسمبر 2016
59,343	15,478	3,042	1,656	502	-	38,665	المحمل على السنة
672,163	182,529	13,525	60,165	40,737	22,962	352,245	في 31 ديسمبر 2017
768,788	120,513	17,423	1,322	1,803	37	627,690	صافي القيمة الدفترية:
818,432	135,991	16,100	1,754	5	37	664,545	في 31 ديسمبر 2017
							في 31 ديسمبر 2016

- يمثل بند "مباني" مبنى مصنع التمور الخاص بالشركة والمقام على أرض مستأجرة من الدولة.

تم توزيع الإستهلاك المحمل على السنة كما يلي :

2016	2017
57,946	54,452
5,020	4,891
62,966	59,343

تكلفة المبيعات

مصاريف عمومية وإدارية



Leading edge alliance

Innovation • Quality • Sustainability

6 - حق انتفاع

2016	2017
140,624	140,624
140,624	140,624
56,655	61,848
5,193	5,193
61,848	67,041
78,776	73,583

التكلفة :
في 31 ديسمبر 2016
في 31 ديسمبر 2017
الإطفاء المتراكم :
في 31 ديسمبر 2016
الإطفاء المحمل على السنة
في 31 ديسمبر 2017
صافي القيمة الدفترية :
في 31 ديسمبر

- إن حق الانتفاع يمثل حق انتفاع أرض مستاجرة من دولة الكويت - وزارة المالية لفترة 25 سنة.
- بلغت القيمة العادلة لحق انتفاع قسيمة الوفرة وقسيمة العبدلي وفقاً لمقيم مستقل 425,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (2016 : 568,750 دينار كويتي).
- تم توزيع الإطفاء المحمل على السنة على تكلفة المبيعات.

7 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2016	2017
53,980	83,690
4,080	3,662
375	856
500	500
338	151
59,273	88,859

دائنون تجاريون
مخصص اجازات الموظفين
مصاريف مستحقة
تأمينات مستردة للغير
حصنة الزكاة

8 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2016	2017
20,086	23,956
3,870	4,443
-	(10,167)
23,956	18,232

الرصيد في بداية السنة
المحمل خلال السنة
المدفوع خلال السنة

9 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به 20,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد ، وجميع الأسهم نقدية.

2016	2017
2,000,000	2,000,000
(400,561)	(400,561)
1,599,439	1,599,439

رأس المال المصرح به
رأس المال غير المدفوع
رأس المال المدفوع

10 - إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة ، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإجباري ، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الإحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

11 - إحتياطي إختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة ، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

12- المبيعات ، تكلفة المبيعات

2016			2017			
المجموع	خضار	تمور	المجموع	خضار	تمور	
2,669,089	2,385,009	284,080	2,890,158	2,565,705	324,453	المبيعات
(2,634,036)	(2,363,830)	(270,206)	(2,859,081)	(2,540,150)	(318,931)	تكلفة المبيعات
35,053	21,179	13,874	31,077	25,555	5,522	مجموع الربح

13- مصاريف عمومية وإدارية

2016	2017	
21,395	21,195	رواتب و اجور - ايضاح (13)
6,300	6,880	ايجارات
180	222	قرطاسية ومطبوعات
1,005	427	مصرفوات بنكية
565	847	مصرفوات تراخيص
717	543	بريد و هاتف
2,118	2,500	مصاريف سيارات
210	755	مصاريف اقامات
2,800	3,425	أتعاب مهنية
276	306	تأمين موجودات
750	1,307	صيانة موجودات
2,490	1,822	متنوعة
38,806	40,229	

14- تكلفة الموظفين

تم توزيع تكلفة الموظفين على البنود التالية :

2016	2017	
51,738	57,571	تكلفة المبيعات
21,395	21,195	مصاريف عمومية وإدارية - ايضاح (12)
73,133	78,766	

15- إيرادات أخرى

تتمثل الإيرادات الأخرى بشكل رئيسي في إيراد تأجير بسطات في سوق الخضار المركزي (الفرضة):

2016	2017	
35,066	33,785	إيرادات تأجير بسطات
4,873	2,936	إيرادات أخرى
39,939	36,721	



leading edge alliance
innovation • quality • excellence

16- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة بعد خصم المحول إلى الإحتياطي الإجباري. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 نظرا لوجود خسائر متراكمة للشركة.

17 - الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من صافي ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة طبقا للقانون رقم 46 / 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 / 2007.

18 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت الشركة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات قد تم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة. إن الأرصد والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

2016	2017	مساهمين رئيسيين
		الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:
-	-	مدنيون وأرصدة مدينة أخرى
-	-	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
		المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح
		أو الخسائر:
-	-	المشتريات
-	-	تكلفة المبيعات

مزايا أفراد الإدارة العليا

لا يتضمن بيان الدخل أية مزايا لأفراد الإدارة العليا سواء كانوا من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية. إن مكافآت المدراء والمدراء التنفيذيين تحدد بواسطة مجلس الإدارة والتي تأخذ بالاعتبار أداء الأفراد واتجاهات السوق. ولم تصرف أية مكافآت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

19 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك والمدينين والدائنين ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم الشركة حاليا مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ - مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. لا تتعرض الشركة حالياً لهذا النوع من المخاطر.

ب - مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمدينين. إن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة. إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك والمدينين.

ج - مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا تتعرض الشركة حالياً لهذا النوع من المخاطر.

د - مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري ، وتقوم الإدارة بالتخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

2017			
المجموع	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	
88,859	12,597	76,262	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
88,859	12,597	76,262	المجموع

2016			
المجموع	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	
59,273	12,377	46,896	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
59,273	12,377	46,896	المجموع

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية غير المتداولة ينشأ من أسهم الملكية للشركة. لا تتعرض الشركة حالياً لمخاطر أسعار أدوات الملكية.

20 - قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الموجودات غير المالية كالموجودات الحيوية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2017

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
-	77,513	-	77,513
-	77,513	-	77,513

موجودات حيوية
الإجمالي

2016

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
-	77,355	-	77,355
-	77,355	-	77,355

موجودات حيوية
الإجمالي

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة.

كما في 31 ديسمبر ، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية.

21 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار ، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين ، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية. وللحفاظ على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية ، يمكن للشركة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين ، تخفيض رأس المال المدفوع إصدار أسهم جديدة ، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون ، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.